

المديرية العامة لأمن الدولة

شعبة الشؤون الإدارية

قسم التلزم

عدد: ٥٠٤/١٠٧

تاريخ: ٢٠٢٣/١١/٣

دفتر الشروط الخاص بالمناقصة العمومية للتأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

- نوع الصفقة : مناقصة عمومية على أساس السعر الأدنى
- قيمة ضمان العرض : ٧٥,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل
- قيمة ضمان حسن التنفيذ : ١٠% من قيمة العقد
- تقديم العروض وشروط الإشتراك : وفقاً لما هو محدد في الفصل الأول - المادة الثانية من هذا الدفتر
- المستندات والملاحق المرفقة بالدفتر : ١- ملحق رقم (١) : طلب الإشتراك
- ٢- ملحق رقم (٢): الإنموذج المخصص لتدوين أسعار التأمين الإفرادية والقيمة الإجمالية لمجموع رسوم التأمين يتضمن نوع التأمين المطلوب ونوع الآليات وأعدادها .
- ٣- ملحق رقم (٣) : تصريح النزاهة الخاص بالعارضين

الموظف المسؤول عن التواصل وتلقي المراجعات :

- الملازم أول ربيع كنج رئيس قسم التلزم هاتف رقم ٠١/٨٢٢٦١٠ - مقسم (٤٦٧٨)
 - المؤهل أول شكيب أمين أمين سر قسم التلزم هاتف رقم ٠١/٨٢٢٦١٠ - مقسم (٤٦٢٢)
- مكان استلام دفاتر الشروط وتقديم العروض : المديرية العامة لأمن الدولة - شعبة الشؤون الإدارية - قسم التلزم (بيروت - الجناح)

آخر مهلة لتقديم العروض : الساعة ١٠,٠٠ من تاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧

موعد ومكان جلسة فضّ العروض : الساعة ١١,٠٠ من تاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧ في مبنى المديرية العامة لأمن الدولة - شعبة الشؤون الإدارية - قسم التلزم (بيروت - الجناح)

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



Handwritten signature of the Director General of State Security.

Handwritten signature of the Head of the Tendering Department.

الفصل الأول : تعليمات العارضين (إعداد العروض وطريقة تقديمها وصلاحياتها)

المادة الأولى: النصوص والأحكام القانونية التي ترعى عملية التلزم والعقد الناتج عنها

بالإضافة الى الشروط المنصوص عنها في المواد أدناه، تطبق على هذه المناقصة العمومية وجميع المشاركين فيها والعقد الذي ينتج عنها:

١- أحكام قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٠٧/٢٠٢١ وتعديلاته وكافة المراسيم التنظيمية والتعاميم والإيضاحات المتعلقة به .

٢- قانون المحاسبة العمومية (المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣) بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشراء العام المبيّن أعلاه.

٣- سائر النصوص القانونية والإدارية السارية المفعول والتي لها علاقة بالصفقات العمومية أو بموضوع الصفقة أوالعقد الناتج عنها بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشراء العام المبيّن أعلاه .

المادة الثانية : التعليمات والشروط الخاصة بإعداد العروض وتقديمها وصلاحياتها والمستندات والوثائق الواجب تقديمها

٢١ . تقدم الغلافات التي تحتوي على العروض باليد في قلم قسم التلزم في شعبة الشؤون الإدارية في المديرية العامة لأمن الدولة (المقر العام) أو ترسل بواسطة البريد المضمون الى القسم المذكور ويتم تسجيله وتزويد العارض بإيصال يحمل رقما تسلسلياً ويتضمن توقيت إستلام العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.

- يجب أن تصل العروض إلى قلم قسم التلزم قبل الساعة العاشرة من تاريخ ٢٧/ ١١ / ٢٠٢٣ .

٢٢ . يجب أن يقدم ملف العرض في غلاف مختوم على أن تقدم الوثائق التي يتألف منها العرض ضمن غلافين وفقاً لما يلي :

الغلاف رقم (١) : يدون عليه " المستندات الإدارية والفنية ويجب أن يتضمن المستندات والوثائق التالية :

➤ نسخة مؤشرة وممهورة من العارض عن دفتر الشروط الخاصة .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليباً

المدير العام لأمن الدولة



➤ طلب الإشتراك وفقاً للملحق رقم (١) المرفق بهذا الدفتر يُصرّح فيه العارض بأنه إطلع على دفتر الشروط الخاص هذا وأنه يتعهد بتنفيذ كافة الشروط والموجبات الواردة فيه دون أي تحفظ أو إستدراك، تحت طائلة رفض العرض، ويجب أن يكون موقعاً من قبل الشخص الذي له حقّ التوقيع قانوناً وملصق عليه رسم الطابع المالي المتوجب، كما يجب أن يتضمن يتضمن التصريح عنوان العارض ومحل إقامته المختار ورقم هاتفه بصورة واضحة كي تبلغ إليه كافة المراسلات المتعلقة بالإلتزام .

➤ ضمان العرض بقيمة /٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل فقط خمسة وسبعون مليون ليرة لبنانية وذلك بموجب :

١- إما كتاب ضمان مصرفي صادر لأمر المديرية العامة لأمن الدولة عن مصرف مقبول من الدولة اللبنانية صالح لمدة (١١٨) مائة وثمانية عشر يوماً من تاريخ الموعد النهائي لتقديم العروض .

٢- إما إيصال قبض بدفع قيمة ضمان العرض نقداً لدى أحد صناديق المال في وزارة المالية لصالح الإدارة.

- يعاد ضمان العرض الى الملتزم عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، والى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد .

➤ شهادة إنتساب إلى غرفة التجارة والصناعة صادرة (أو مجددة) سنة ٢٠٢٣ تثبت أنّ المشترك يتعاطى نشاط التأمين وإعادة التأمين .

➤ إفادة خطية تثبت أنّ المشترك ليس في حالة التصفية معطاة من المحكمة التجارية المختصة لا يعود تاريخها لأكثر من سنة من تاريخ جلسة فضّ العروض.

➤ إفادة خطية تثبت أنّ المشترك ليس في حالة الإفلاس معطاة من المحكمة التجارية المختصة لا يعود تاريخها لأكثر من سنة من تاريخ جلسة فضّ العروض.

➤ براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لا يعود تاريخها لأكثر من سنة من تاريخ جلسة فضّ العروض ومصدقة طبق الأصل من مصدرها .

➤ ترخيص من وزارة الاقتصاد الوطني يثبت أن الشركة يحق لها ممارسة نشاطها في لبنان وأنه بوسعها تغطية فئات التأمين المطلوبة في عملية التلزم.

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

- إفادة من وزارة الاقتصاد الوطني تثبت أن وضع الشركة القانوني مطابق لأحكام مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤ (تنظيم هيئات الضمان) وتعديلاته .
- شهادة تسجيل الشركة لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
- في حال خضوع الشركة للضريبة على القيمة المضافة (TVA)، يجب تقديم شهادة تسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة .
- إذاعة تجارية .
- التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب بالعدل .
- صورة عن تذكرة الهوية أو صورة عن إخراج قيد للأشخاص المفوضين بالتوقيع لا يعود تاريخه لأكثر من سنة من تاريخ جلسة فضّ العروض .
- سجل عدلي للأشخاص المفوضين بالتوقيع لا يعود تاريخه لأكثر من ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ جلسة فضّ العروض.
- العقد أو النظام الأساسي للشركة والمسجل في محكمة التجارة مع أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركة وإسم مديرها العام .
- تصريح من العارض يبيّن فيه صاحب الحق الاقتصادي حتى آخر درجة ملكية بحسب النموذج م ١٨ الصادر عن وزارة المالية. (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعليا في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي أو معنوي).
- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول (الملحق رقم ٣)

بالنسبة للشركات الأجنبية :

- في حال تقديم عرض من شركة أجنبية يتوجب على هذه الشركة أن تراعي احد الشروط التالية:
- ١- أن تكون من ضمن إنتلاف يضم شركة لبنانية على الأقل تتوفر فيها الشروط المطلوبة بموجب دفتر الشروط هذا.
- ٢- الحضور الشخصي للممثل القانوني عن الشركة لإجراءات التلزم

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

النواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

٣- أن يكون لها وكيل أو ممثل في لبنان مكلف توقيع العقد عنها.

- إضافة إلى الشروط أعلاه، يتوجب على العارض الأجنبي أن يتقدم بشهادة تسجيل شركته أو مؤسسته لدى المراجع المعنية في بلده، بالإضافة الى باقي المستندات المطلوبة بموجب هذه الفقرة بحسب البلد الذي توجد فيه الشركة، تصدق كافة المستندات المطلوبة من السفارة اللبنانية في بلد العارض ومن وزارة الخارجية في لبنان، كما عليه أن يقدم المستندات الإضافية التالية :

➤ إفادة من وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية تثبت انطباق أحكام قانون مقاطعة العدو الاسرائيلي على العارض لا يعود تاريخ تصديقها لأكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم.

➤ الترخيص المنصوص عليه في المرسوم ٦٨/٩٨١٢ وكافة التعديلات التي أدخلت عليه .

➤ تفويض صادر عن مركز الشركة الرئيسي يخول المسؤولين عن الشركة في لبنان دفع الإلتزامات المالية المترتبة عليها بنتيجة تنفيذ العقد دون الرجوع إلى المركز الرئيسي في حالة تعذر أو إنقطاع الإتصال مع هذا المركز.

الغلاف رقم (٢) : يتضمن عرض الأسعار وفقاً للملحق رقم (٢) المرفق بهذا الدفتر .

٢٣ - يذكر على ظاهر كل غلاف من هذين الغلافين موضوع عملية المناقصة العمومية ومحتوياتها وإسم المشترك.

- يوضع الغلافان رقم (١) و (٢) ضمن غلاف ثالث موحد يتم الإستحصال عليه من قسم التلزم في المديرية العامة لأمن الدولة ويّدون عليه موضوع التلزم وطريقته والتاريخ المحدد لإجرائه دون أية عبارة أو إشارة أو علامة فارقة، على أن تكون الكتابة بالأحرف العادية وباللون الأسود.

- تعتبر الملاحق رقم (١) و (٢) و (٣) ، المرفقة بدفتر الشروط هذا، أجزاء لا تتجزأ منه .

- ملاحظة هامة: يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صور مصدقة عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزم، كما يجب تقديم نسخة عدد (٢) عن كافة المستندات والوثائق التي يتألف منها العرض .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



5

- تعاد المستندات الأصلية الى أصحابها بعد إطلاع لجنة التلزم عليها والتأكد منها وتوقع اللجنة نسخة عنها إشعاراً بالإطلاع عليها .)

٢٤- مدة صلاحية العرض :

أ- يبقى العارض ملزماً بعرضه تجاه الإدارة لمدة (٩٠) تسعون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض .
ب- يمكن للعارض أن يعدّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه، ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلمه الإدارة قبل الموعد النهائي لتقديم العروض .

ت- في مطلق الأحوال تبقى مدة صلاحية العرض خاضعة لأحكام المادة ٢٢ من قانون الشراء العام، ويمكن للإدارة أن تطلب من العارض تمديد مدة صلاحية عرضه وفقاً لأحكام هذه المادة لا سيما لافقرة ٢ منها .

٢٥- لا يفتح أي عرض تتسلمه الإدارة بعد الموعد النهائي لتقديم العروض المبين في الفقرة ٢١ أعلاه، بل يعاد مختوماً إلى العارض الذي قدّمه .

٢٦- طلبات الإستيضاح : يمكن للعارض تقديم طلب استيضاح خطي حول ملف التلزم خلال مهلة تنتهي قبل (١٠) عشرة أيام من التاريخ النهائي لتقديم العروض وتجيب الإدارة على الطلب خطياً خلال مهلة تنتهي قبل (٦) ستة ايام من التاريخ النهائي لتقديم العروض ويتم ارسال الإيضاح الصادر عن الإدارة بنتيجة الإستيضاح خطياً الى جميع العارضين المزودين بملفات التلزم دون تحديد هوية مصدر الطلب .

٢٧- يمكن للإدارة في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزم الطلب من العارض إيضاحات مرتبطة بمؤهلاته أو عرضه بهدف التأكد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة .

٢٨- يمكن للإدارة في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض ، ولأي سبب كان، سواء بمبادرة منها أم نتيجة طلب استيضاح مقدم من أحد العارضين، ان تعدل ملفات التلزم (دفتر الشروط وكافة الملحقات والوثائق المرفقة به) وذلك عبر إصدار إضافة إليها . وعند إتخاذ هذا الإجراء من قبل الإدارة تطبق أحكام المادة ٢١ من قانون الشراء العام لا سيما الفقرتين ٣ و ٤ منها .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة



الفصل الثاني : موضوع التلزم وطريقته وطريقة فضّ العروض

المادة الثالثة : موضوع التلزم

٣١- إن التأمين المطلوب هو لمدة سنة كاملة (إثنا عشر شهراً) وهو على نوعين:

أ- النوع الأول هو تأمين ضد الغير مع التأمين الإلزامي موضوع عقد الضمان الإلزامي المنظم وفقاً لأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٧٧/٠٦/٣٠ والمرسوم رقم ٩٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٣/٠١/٣٠ وأية تعديلات طرأت أو قد تطرأ عليه، أي ضمان الآليات العسكرية والسائق فيها لجهة كافة الأعباء المالية المترتبة عن المسؤولية المدنية (بلا حدود) التي قد يتعرض لها بموجب القوانين اللبنانية المعمول بها بسبب الحوادث التي تقع ضد الغير، ويشمل هذا النوع الآليات من الرقم المتسلسل (١) إلى الرقم المتسلسل (٧٢) ضمناً من الجدول موضوع الملحق رقم (٢) المرفق بهذا الدفتر.

- يغطي التأمين كافة الحوادث باستثناء تلك التي شكلت فيها الأخطار الواردة أدناه سبباً مباشراً وهي :

أ . الحرب الخارجية - ب . الحرب الأهلية - ج . الثورة - د . العصيان المسلح والتمرد - هـ . الإشعاعات الذرية و . الانفجارات الناتجة عن عبوات ناسفة علماً أنه من المتفق عليه أن التأمين يغطي الانفجارات الناتجة عن حادث ما كالحريق أو انفجار قارورة غاز مثلاً.

ب- النوع الثاني هو التأمين الإلزامي الخاضع لأحكام وشروط عقد الضمان الإلزامي المنظم وفقاً لأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٧٧/٠٦/٣٠ والمرسوم رقم ٩٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٣/٠١/٣٠ وأية تعديلات طرأت أو قد تطرأ عليه، ويشمل هذا النوع الآليات من الرقم المتسلسل (٧٣) إلى الرقم المتسلسل (٨٢) ضمناً من الجدول موضوع الملحق رقم (٢) المرفق بهذا الدفتر.

٣٢- إن أنواع وقوة وعدد الآليات المطلوب التأمين عليها ونوع التأمين المطلوب لكل آلية محدد في الملحق رقم (٢) المرفق بهذا الدفتر، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ منه.

المادة الرابعة : طريقة التلزم ووضع الأسعار

٤١- إن المناقصة العمومية هي على أساس السعر الإجمالي الأدنى لمجموع رسوم التأمين بنوعيه (ضد الغير والتأمين الإلزامي)، وهذا السعر الإجمالي وهو الذي تتم مقارنته مع أسعار العارضين الآخرين.

وضع

نظر

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

النواء طوني صليبا
المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

٤٢- يجب على العارضين تدوين الأسعار الإفرادية مقابل كل متسلسل كما هو محدد في الملحق رقم (٢) وهذه الأسعار الإفرادية لا يعمل بها عند مقارنة العروض، التي تتم فقط على أساس السعر الإجمالي النهائي، ويعمل بالأسعار الإفرادية فقط في حال قرّرت الإدارة إضافة تأمين عدد من الآليات وفقاً لما هو محدد في المادة الثانية عشرة - الفقرة ١٢١ من هذا الدفتر .

٤٣- يمكن وضع الأسعار بالليرة اللبنانية أو بالعملة الأجنبية، ولإجراء عملية مقارنة الأسعار في حالة وضع السعر بالعملة الأجنبية، يعتمد متوسط سعر إقبال هذه العملات الأجنبية حسب نشرة مصرف لبنان لآخر يوم عمل في سوق القطع يسبق إنتهاء مهلة تقديم العروض .

المادة الخامسة : فض العروض وإعلان العرض الفائز (التلزم المؤقت)

٥١- تقوم لجنة التلزم بإستلام العروض المقدمة بموجب محضر رسمي يوقعه رئيس قسم التلزم ورئيس شعبة الشؤون الإدارية يبيّن فيه بدقة ووضوح موضوع الصنف والموعّد النهائي لتقديم العروض وعدد العروض المقدمة بإنهاء المهلة والمسجلة أصولاً في سجل العروض .

٥٢- تفتح لجنة التلزم العروض المقدمة في جلسة علنية بحضور الأشخاص المأذون لهم بالحضور وفي الوقت والمكان المحددين في قرار تشكيلها ، على أن تعقد هذه الجلسة فور الإنتهاء من تقديم العروض .

٥٣- يحق لجميع العارضين المشاركين في عملية المناقصة (أو لممثليهم المفوضين وفقاً للأصول)، كما يحق للمراقب المنتدب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض .

٥٤- تقوم لجنة التلزم بدراسة العروض الإدارية والفنية والتدقيق فيها وتحديد العروض المقبولة والمستوفية للشروط والمعايير التي حددها هذا الدفتر للإشتراك في عملية التلزم ومن ثم تقوم بفتح العروض المالية للعارضين الذين قبلت عروضهم الإدارية وتحدد السعر الأدنى وفقاً لما هو مبين في الفقرة ٤١ من المادة الرابعة من هذا الدفتر .

٥٥- تلتزم لجنة التلزم في جميع إجراءاتها وقراراتها بأحكام دفتر الشروط هذا وبأحكام قانون الشراء العام لا سيما المواد ٥٤ - ٥٥ و ١٠٠ منه وتعديلاتها .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

٥٦- يتم قبول العرض المقدم الفائز بناء على أهلية الملتزم ومدى استيفائه للشروط والمواصفات المحددة في ملف التلزم، غير أنه يتم استبعاد العرض الفائز في الحالات التالية :

- أ- إذا سقطت أهلية العارض لأحد الأسباب المنصوص عنها في المادة ٧ من قانون الشراء العام.
- ب- إذا تم إلغاء عملية التلزم لأحد الأسباب المنصوص عنها في المادة ٢٥ من قانون الشراء العام
- ت- في حالة إعتبار العرض منخفضاً إنخفاضاً غير عادياً بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الشراء العام
- ث- إذا تم إستبعاد مقدم العرض الفائز لأحد الأسباب المنصوص عنها في المادة ٨ من قانون الشراء العام (عرض منافع - الإستفادة من ميزة تنافسية غير منصفة - تضارب مصالح) .

٥٧- يتم الإعلان عن العرض الفائز ونشر إسم الملتزم المؤقت وعنوانه وقيمة العرض وملخص عن خصائصه ومزاياه ومدة فترة التجميد على المنصة الإلكترونية لهيئة الشراء العام والموقع الإلكتروني للمديرية العامة لأمن الدولة (إن وجد).

٥٨- تحدد فترة التجميد بعشرة (١٠) أيام عمل تبدأ من تاريخ نشر الإعلان عن إرساء التلزم .

المادة السادسة : توقيع العقد ونفاذه والإعلان عن إرساء التلزم

٦١- بعد إنقضاء فترة التجميد يتم إبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة (١٥) خمسة عشر يوماً ، وفي حال تمنعه عن توقيع العقد خلال المهلة المحددة يصادر ضمان العرض ويمكن للإدارة في هذه الحالة إختيار العرض الأدنى الذي يليه من بين العروض المقبولة .

٦٢- يوقع العقد من قبل المرجع الصالح لدى الإدارة خلال مهلة مهلة (١٥) خمسة عشر يوماً من توقيع الملتزم المؤقت ويمكن تمديد هذه المهلة الى (٣٠) ثلاثون يوماً في حالات إستثنائية يحددها المرجع الصالح .

٦٣- بعد توقيع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح يصبح العقد نافذاً ويتم الإعلان عن إرساء التلزم وإسم الملتزم وقيمة العقد على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام والموقع الإلكتروني للمديرية العامة لأمن الدولة (إن وجد).

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

القواء طوني حليبا

المدير العام لأمن الدولة

المادة السابعة : الغاء عملية التلزم أو اي من إجراءاتها

٧١- يمكن للإدارة، في أي وقت من الفترة الممتدة من إطلاق الدعوة الى تقديم العروض وحتى إبلاغ العارض الفائز وإبرام العقد، أن تلغي عملية التلزم أو اي من إجراءاتها عند توفر الحالات والشروط المنصوص عنها في المادة ٢٥ من قانون الشراء العام وتطبق في هذه الحالة الإجراءات المنصوص عنها في المادة المذكورة .

٧٢- لا يتم فتح أي من العروض المقدمة بعد اتخاذ قرار بإلغاء الشراء .

المادة الثامنة : اللغة

٨١- تعتمد اللغة العربية في مستندات التلزم وفي قرارات الإدارة، إلا أنه يمكن اعتماد اللغة الفرنسية أو الإنكليزية مع اللغة العربية في المراسلات وفي وضع المواصفات الفنية أو الشروط المرجعية .

٨٢- عند التعارض بين النصين العربي والأجنبي يسود النص العربي على النص الأجنبي .

الفصل الثالث : شروط وأحكام العقد

مدة التأمين - موجبات وحقوق الملتزم والإدارة - طريقة الدفع - أحكام وشروط عامة

المادة التاسعة : مدة التأمين

٩١- إن مدة التأمين على الآليات هي سنة كاملة تبدأ إعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/٠١/٠١ وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ ضمناً .

٩٢- في حال تعذر استكمال إجراءات التلزم وتوقيع العقد ونفاذه قبل تاريخ ٢٠٢٤-٠١-٠١، تبدأ مدة التأمين على الآليات فور نفاذ العقد وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

٩٣- في حال بدء سريان مدة التأمين للأسباب المبينة في الفقرة ٩٢ أعلاه بعد تاريخ ٢٠٢٤-٠١-٠١ يتم احتساب قيمة رسوم التأمين المستحق للملتزم عن عدد الأيام المتبقية من السنة وفقاً للقاعدة الثلاثية وكما هو مبين أدناه :

- يحتسب كل شهر تأمين ثلاثين (٣٠) يوماً فقط .

وضع

الملازم أول ربيع كنج
رئيس قسم التلزم

نظر

العبد الإداري عامر الميس
رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

قيمة رسوم التأمين المستحقة للملتزم عن المدة المتبقية من التأمين :
عدد الأيام المتبقية من السنة × قيمة رسوم التأمين الإجمالية عن سنة كاملة (قيمة العقد الأساسية)
٣٦٥ يوماً (سنة تأمين كاملة)

المادة العاشرة : الدعاوى على الغير

لشركة التأمين الحق بإقامة الدعاوى على الغير باستثناء المديرية العامة لأمن الدولة وذلك من أجل
تحصيل حقوقها، أو حقوق هذه المديرية العامة، المترتبة عن الحوادث التي تحصل مع إحدى الآليات
المذكورة في دفتر الشروط الخاصة هذا.

المادة الحادية عشرة :

في حال حصول تصادم بين آليتين تابعتين للمديرية العامة لأمن الدولة ومشمولتين بالتأمين بنوعيه
المبينين أعلاه (ضد الغير والتأمين الإلزامي) كان تكون إحداها مؤمنة ضد الغير والثانية مؤمنة إلزامياً،
يعتبر التأمين في هذه الحالة قائماً بالنسبة للآليتين أي تعتبر كل آلية بالنسبة للآلية الثانية بمثابة "
الغير

المادة الثانية عشرة : تعديل قيمة العقد وشروطه

١٢١- يجوز للمديرية العامة لأمن الدولة عند الحاجة زيادة / أو إنقاص عدد الآليات المؤمن عليها بنسبة لا
تتعدى ال (٢٠%) عشرون بالمائة من قيمة الصفقة كحد أقصى، على أن يتم تبليغ الملتزم بذلك قبل
نفاذ العقد ودون أن يحق له الاعتراض على ذلك ، وتعتمد في هذه الحالة الأسعار الإفرادية المبينة في
المادة الرابعة - الفقرة ٤٢ من هذا الدفتر لإحتساب قيمة رسوم التأمين المطلوب إضافتها أو حسمها .
١٢٢- يمكن للإدارة تعديل قيمة العقد أثناء تنفيذه إذا توافرت لذلك أحد الحالات المنصوص عنها في المادة ٢٩
من قانون الشراء العام لا سيما الفقرات (ب - ج - د و هـ) منها .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

النواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



المادة الثالثة عشرة : التصريح عن الحوادث لشركة التأمين:

- ١٣١- فور وقوع حادث للآلية المؤمنة يقوم المسؤول المنتقل بهذه الآلية بالاتصال بأحد الخبراء المعتمدين لدى المديرية العامة لأمن الدولة الذي يحضر ويأخذ الصور اللازمة وينجز التقرير ويحدد المسؤوليات ويقوم قسم الآليات في هذه المديرية العامة بإبلاغ شركة التأمين عن الحادث وفقاً للأصول المعتمدة، كما يمكن لهذه المديرية العامة الإتصال بأحد الخبراء المعتمدين لدى شركة التأمين للحضور الى مكان الحادث وإجراء اللازم.
- ١٣٢- أن التأخير الناتج عن عدم إعلام الشركة بالحادثة لا يغير بشيء من مفعول هذه الشروط شرط ان تثبت المديرية العامة لأمن الدولة ما يؤكد صحة الحادث والأعطال الناتجة عنه ومعرفة أسبابه (تقرير الخبير الذي كشف على الحادث).
- ١٣٣- للشركة الحق بطلب نسخ عن محاضر التحقيق التي أجريت من قبل المديرية العامة لأمن الدولة إذا كان لهذه المحاضر علاقة بالآليات المؤمنة المذكورة في الملحق رقم (٢).
- ١٣٤- يجب على الملتزم تسليم لائحة بأسماء خبراء الشركة في كافة المناطق اللبنانية مع أرقام هواتفهم وأرقام هواتف شركة النقل.
- ١٣٦- يجب على الملتزم تسليم بطاقة تأمين خاصة بكل آلية تتضمن المعلومات الأساسية عن الآلية ورقم البوليصا على الأقل بالإضافة إلى أرقام الهاتف العائدة لشركة النقل
- ١٣٧- يزود الملتزم بأرقام اللوحات العسكرية وأرقام الشاسي العائدة للآليات المؤمن عليها .

المادة الرابعة عشرة : نقل الآليات المعطلة

- ١٤١- على الملتزم نقل الآليات عند تعطلها لأي سبب كان من مكان توقفها عند حدوث العطل الى مبنى المقر العام في المديرية العامة لأمن الدولة أو لأي مكان آخر تختاره هذه المديرية العامة، ومهما كان عدد المرات التي تم نقل الآليات فيها سابقاً .
- ١٤٢- إن نقل الآلية المعطلة من مكانها يكون بناء على اتصال من قسم الآليات أو مكتب السير في شعبة الشؤون الأمنية أو من تعينه هذه المديرية العامة، على أن يتم إبلاغ شركة التأمين بذلك في حينه.

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

١٤٣- يجب أن تصل آلية النقل الى مكان توقف الآلية المعطلة خلال مهلة ساعتين كحد أقصى من توقيت إجراء الإتصال، وفي حال عدم التقيد بمهلة الساعتين يحق للمديرية العامة لأمن الدولة أن تستدعي آلية نقل أخرى على نفقة الملزم دون الحاجة إلى موافقته المسبقة على أن تودعه فاتورة بكلفة النقل ليصار إلى دفعها من قبله خلال أسبوعين كحد أقصى.

المادة الخامسة عشرة : دفع حقوق الغير عند حصول حادث :

١٥١- عند حصول حادث بين الية أمن دولة مؤمن عليها وآلية أخرى يدفع الملزم ما يستحق للغير استناداً إلى تقرير الخبير الذي كشف على الحادث في الحالتين التاليتين:

أ- إذا لم يحضر خبير من قبل سائق الآلية الثانية المصدومة.

ب- إذا كان هناك توافق بين الخبيرين أو الخبراء الذين استدعوا بنتيجة الحادث.

١٥٢- في حالة عدم توافق الخبراء وإقامة دعوى من أحد الفرقاء المتضررين فان الملزم يتعهد مسبقاً بتنفيذ الحكم الصادر عن المحاكم المختصة.

١٥٣- يجب على الملزم دفع التعويضات الناتجة عن ترتب المسؤولية المدنية نتيجة لحادث ما إذا اعتبرت الآلية العسكرية العائدة لأمن الدولة مسؤولة عنها بموجب القوانين اللبنانية مهما بلغت قيمتها.

١٥٤- يجب على الملزم دفع التعويضات الناتجة عن الضرر الذي تسببه الآلية نتيجة لحادث ما لممتلكات الغير بصورة غير مقصودة مهما بلغت قيمتها .

١٥٥- تدفع شركة التأمين الملزمة حقوق الفريق أو الفرقاء المتضررين إلى أصحاب العلاقة مباشرة وخلال مهلة ثلاثين (٣٠) يوماً اعتباراً من :
أ . تاريخ حصول الحادث.

ب . تاريخ تبليغ الشركة الحكم الصادر عن المحكمة المختصة في الحالات المبينة في البند (١٥٢)

المادة السادسة عشرة : ضمان حسن التنفيذ

١٦١ - يجب على الملزم أن يقدم الى الإدارة كتاب ضمان حسن التنفيذ بنسبة ١٠% عشرة بالمائة من القيمة الإجمالية للعقد وبذلت العملة المعتمدة لتحديد قيمة العقد.

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزيـم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة

(تابع) دفتر الشروط الخاصة لزوم التأمين على آليات المديرية العامة لأمن الدولة عن العام ٢٠٢٤

١٦٢- يجب تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز //١٥// خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد.

وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ ضمن المهلة المحددة يصادر ضمان العرض .

١٦٣- يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمداً طوال مدة التلزم، ويُحسم منه مباشرة وبدون سابق إنذار ما قد يترتب

من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتزم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.

١٦٤- يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتزم بعد انتهاء مدة التلزم وإتمام الإستلام النهائي الذي يجري بعد تأكد

الإدارة من أن التلزم جرى وفقاً للأصول، وفي حال لم يكن هناك أية مستحقات مالية للإدارة في ذمة

الملتزم أو أي نزاع قانوني أو إداري من أي نوع كان بينهما.

المادة السابعة عشرة : الغرامات

١٧١- أن التأخير الذي قد ينتج عن تطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية هو على عاتق الملتزم كما أن التراخيص

اللازمة من الإدارات الأجنبية والمحلية لتحقيق التزاماته هي أيضاً" على عاتقه.

١٧٢- إذا تأخر الملتزم في تنفيذ التزاماته عن المهل المحددة له في العقد تطبق بحقه غرامة التأخير بنسبة ١,٥

٠/١٠٠ (واحد ونصف بالآلف) على كامل المبلغ المستحق دفعه عن كل يوم تأخير، وتعتبر هذه الغرامة

من حق الفريق المتضرر الذي يستحق له المبلغ المتوجب على الشركة .

المادة الثامنة عشرة : انتهاء العقد (النكول - الفسخ - الإنهاء)

إذا توافرت عند نفاذ العقد أو أثناء تنفيذه إحدى الحالات التي تستوجب إنهاء العقد أو فسخه أو إعتبار

الملتزم ناكلاً وفقاً لأحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام تطبق حينها الإجراءات المنصوص عنها في

المادة المذكورة .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

اللواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة



المادة التاسعة عشرة : الحق بالمراجعة والشكوى

١٩١- يحق لجميع المشاركين في عملية التزيم ولكل ذي صفة ومصلحة بما في ذلك هيئة الشراء العام الاعتراض أو طلب إعادة النظر أو الشكوى على بخصوص أي إجراء أو قرار أو قرار غير صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمد أو تطبقه الإدارة ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة به.

١٩٢- تخضع عملية الاعتراض أو طلب إعادة النظر أو الشكوى للأحكام والإجراءات المنصوص عنها في قانون الشراء العام لا سيما المواد ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ و ١٠٨ منه .

المادة العشرون: طريقة الدفع

٢٠١- تدفع أقساط التأمين على دفعتين متساويتين وبعد تقديم فاتورة بالقيمة الإجمالية اللازمة لكل دفعة إلى المديرية العامة لأمن الدولة . شعبة الشؤون الإدارية . فرع النفقات والتصفية لتصفيتها وذلك على الشكل التالي :

- الدفعة الأولى : في الأسبوع الأول من شهر تموز عام ٢٠٢٤

- الدفعة الثانية : في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول عام ٢٠٢٤

٢٠٢- يتم الدفع وفقاً لإحكام المادة ٣٧ من قانون الشراء العام ولأحكام قانون المحاسبة العمومية والنصوص القانونية المتممة له .

٢٠٣- في حالة وضع السعر بالعملة الأجنبية يتم الدفع كما جاء في المادة الرابعة - الفقرة ٤٣ من هذا الدفتر يتم الدفع وفقاً لمتوسط سعر إقبال صرف العملة الأجنبية موضوع العرض إستناداً لنشرة مصرف لبنان لآخر يوم عمل في سوق القطع يسبق تاريخ توقيع محضر الإستلام المؤقت من قبل لجنة الإستلام.

٢٠٤- عند تصفية الصفقة على الملتمز تقديم ما يلي الى قسم الإستلام :

- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
- فاتورة قانونية بقيمة الدفعة المتوجبة تتضمن رقماً تسلسلياً.
- إفادة من المصرف وفقاً للنموذج المعتمد من قبل وزارة المالية . مديرية الصرافيات .

وضع

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التزيم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق



المادة الحادية والعشرون: أحكام عامة

٢١١- يتوجب على الملتزم عدم مخالفة الأسس المفروضة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني فيما خص أعمال التأمين وإعادة التأمين .

٢١٢- يلفت نظر المشتركين إلى وجوب الاطلاع على قانون الشراء العام وكافة النصوص القانونية المتممة له والإيضاحات الصادرة عن هيئة الشراء العام بشأنه والتي يمكن الإطلاع عليها عبر موقع هيئة الشراء العام الإلكتروني (ppa.gov.lb) والتي تتضمن أحكاماً هامة من شأنها أن ترتب موجبات على الملتزمين لذلك يقتضي عليهم الإطلاع عليها وتفهم موضوعها قبل تقديم عروضهم.

٢١٣- كل ما يرد من العارض مخالفاً لما ورد في هذا الدفتر يعتبر باطلاً حكماً ولا يعفى مشروطه من أحكام هذا الدفتر كما أن كل إهمال أو تفسير خاطئ يحصل من قبل المشترك للمواد الواردة فيه يعتبر وحده مسؤولاً عنه كما أن كل التباس في عرض الأسعار يعمل بشأنه ما هو لصالح الإدارة وفقاً لأحكام قانون الشراء العام .

٢١٤- يعتبر الاشتراك بهذه الصفقة بمثابة تعهد من قبل العارض بالتزامه بما ورد في هذا الدفتر بكافة بنوده وأحكامه ومندرجاته وتنفيذ الإلتزام وفقاً للشروط الإدارية والقانونية الواردة فيه، بما في ذلك كافة النماذج والملحق المرفقة به .

٢١٥- تعتبر المسؤولية المدنية بالنسبة للتأمين بنوعيه (ضد الغير والتأمين الإلزامي) لجميع الآليات المذكورة في الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار مسؤولية بلا حدود .

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صنق

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

النواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة

ملحق رقم (١)

طلب إشترك في المناقصة العمومية للتأمين على الآليات في المديرية العامة لأمن الدولة .

اسم المشترك وعنوانه :

المدة التي يبقى فيها العرض صالحاً : وفقاً لما هو محدد في دفتر الشروط الخاصة (٩٠) تسعون يوماً.

أوقع إمضائي متعهداً "الالتزام التام والكامل دون أي تحفظ أو استدراك بما جاء في دفتر الشروط الخاصة الموضوع للصفحة والذي اطلعت عليه في قسم الالتزام في المديرية العامة لأمن الدولة وبما يقتضيه عقد الصفقة من موجبات وشروط على ضوء القوانين النافذة. لا سيما قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٠٧/٢٠٢١ وتعديلاته وأني أتعهد بتقديم ضمان حسن التنفيذ المنصوص عنه في المادة السادسة عشرة من دفتر الشروط الخاصة ضمن المهلة المحددة.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينقل اليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان يتناول مالياً عاماً .

بيروت في : / / ٢٠٢٣

الاسم والشهرة :

التوقيع :

(طابع بقيمة /٥٠٠٠٠/ ل.ل. خمسون ألف ليرة لبنانية)

أرفق بطلي المستندات التالية:

أ . المستندات المنصوص عنها في دفتر الشروط الخاصة وهي :

ب . مستندات إضافية إذا وجدت :

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/ ١١/ ٢٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم الالتزام

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٢٠٢٣/ ١١/ ٢٣

اللواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة

الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار للآليات المطلوبة التأمين عليها ضد الغير + الزامي (المسؤولية المدنية ضد الغير بلا حدود)

تسلسل	نوع الآلية	عدد الآليات من هذا النوع	سنة الصنع	عدد الأحصنة	سعر التأمين الإفرادي للآلية الواحدة	سعر التأمين الإجمالي
					بالأرقام	بالأحرف
١.	Nissan Sentra	47	2015	16		
٢.	Nissan Sentra	20	2019	18		
٣.	Ford Explorer	45	2015	35		
٤.	Ford Taures	29	2015	35		
٥.	Ford Focus	67	2015	16		
٦.	Nissan X-Trail	25	2015	25		
٧.	NISSAN CIVILIAN	5	2015	27		
٨.	NISSAN Urvan Ambulance	4	2015	30		
٩.	NISSAN Urvan Ambulance	2	2020	20		
١٠.	بلاطة شاسي طويل UD-Truck	2	2015	35		
١١.	Nissan X-Trail	20	2013	25		
١٢.	Nissan X-Trail	9	2011	25		
١٣.	Nissan X-Trail Type 1	7	2010	25		
١٤.	NISSAN CIVILIAN	3	2013	22		
١٥.	NISSAN Urvan	1	2013	30		
١٦.	Renault Kangoo	1	2011	16		
١٧.	Renault Kangoo	2	2010	16		
١٨.	Renault Kangoo	1	2008	16		
١٩.	Mitsubishi L 200	1	2016	24		
٢٠.	شاحنة UD-Truck	2	2015	49		
٢١.	Chevrolet Cabolt	1	2018	18		
٢٢.	Nissan Sunny	19	2013	16		
٢٣.	Nissan Sunny	36	2011	16		

رقم التسجيل في وزارة المالية :

مقدم العرض :

الخاتم والتوقيع:

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

النقيب أرتساخ هامو خوشيان

رئيس قسم الآليات

نظر

العميد الأماري عامر العيس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن النولة



تابع الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار للآليات المطلوب التأمين عليها ضد الغير + الزامي (المسؤولية المدنية ضد الغير بلا حدود)

1	نوع الآلية	عدد الآليات من هذا النوع	سنة الصنع	عدد الأحصنة	سعر التأمين الإفرادي للآلية الواحدة	سعر التأمين الإجمالي
					بالأرقام	بالأحرف
٢٤	GMC Acadia	2	2011	33		
٢٥	Chevrolet Captiva	7	2010	19		
٢٦	Honda CRV	1	2012	24		
٢٧	Hyundai Santafe	1	2011	24		
٢٨	ZX AUTO	2	2018	16		
٢٩	Toyota Corolla	1	2011	20		
٣٠	Pick up Hino	2	1999	35		
٣١	Kia Rio	9	2005	13		
٣٢	Cherokee Liberty	6	2002	35		
٣٣	Cherokee Classic	4	2001	34		
٣٤	Cherokee	2	1997	42		
٣٥	Jeep Durango	5	2001	52		
٣٦	Grand Cherokee	2	2000	42		
٣٧	Mercedes C 300	1	2008	35		
٣٨	Grand Cherokee	1	2014	35		
٣٩	Land Cruiser	1	1989	27		
٤٠	TOYOTA LAND CRUISER BLD	4	2014	55		
٤١	صهرج RENAULT	2	2015	49		
٤٢	Chevrolet TAHOE	1	2012	53		
٤٣	Chevrolet TAHOE	1	2013	53		
٤٤	Kangoo	2	2006	16		

رقم التسجيل في وزارة المالية :

مقدم العرض :

الخاتم والتوقيع :

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٢٤

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

التقيب أرتساخ هامو خوشيان

رئيس قسم الآليات

نظر

العميد الإداري عامر العيس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٢٤

اللواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة



تابع الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار للآليات المطلوبة التأمين عليها ضد الغير - الزامي (المستوى المدنية ضد الغير بلا حدود)

الترتيب	نوع الآلية	عدد الآليات من هذا النوع	سنة الصنع	عدد الأمتعة	سعر التأمين الإجمالي للآلية الواحدة	سعر التأمين الإجمالي
١٥	Kangoo	1	2008	16		
١٦	Toyota Tacoma	1	2002	16		
١٧	هاتكو Hino	1	1999	35		
١٨	GMC Yukon SLE	6	2015	53		
١٩	Van golf transporter	1	2000	16		
٢٠	Van golf transporter	1	1995	16		
٢١	Van golf transporter	1	1991	16		
٢٢	Grand Cherokee	20	2018	36		
٢٣	Chevrolet TAHOE	4	2015	53		
٢٤	Chevrolet TAHOE	2	2018	53		
٢٥	GMC Yukon	4	2018	53		
٢٦	GMC Yukon	1	2011	53		
٢٧	Honda CIVIC	3	2019	20		
٢٨	Nissan Sunny	3	2020	16		
٢٩	NISSAN Urvan MICROBU	4	2015	30		
٣٠	RENAULT KANGOO	1	2007	16		
٣١	RENAULT KANGOO	1	2005	16		
٣٢	Hundai I 10	1	2015	12		
٣٣	Bmw X6	1	2009	35		

رقم التسجيل في وزارة المالية :

مقدم العرض :

الخاتم والتوقيع :

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التزيم

النقيب الرضاخ هلمو خوشيان

رئيس قسم الآليات

نظر

المعيد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٣

النواء طوني صليبا

المدير العام لأمن الدولة

تابع الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار للآليات المطلوب التأمين عليها ضد الغير + الزامي (المسؤولية المدنية ضد الغير بلا حدود)

مستل	نوع الآلية	عدد الآليات من هذا النوع	سنة الصنع	عدد الأحصنة	سعر التأمين الفردي للآلية الواحدة	سعر التأمين الإجمالي
					بالأرقام	بالأحرف
٦٤	Mazda cx7	1	2007	12		
٦٥	Nissan pathfinder	1	2003	35		
٦٦	Bmw 525	1	2008	25		
٦٧	Bmw 525	1	1996	35		
٦٨	Nissan frontier	1	2004	35		
٦٩	Dacia Dokker	1	2018	14		
٧٠	HONDA CRV	1	2005	18		
٧١	Van Mitsubishi	2	2005	18		
٧٢	Mercedes ML 350	1	2008	35		

مجموع الآليات المطلوب التأمين عليها ضد الغير + الزامي : ٤٧٣ آلية

رقم التسجيل في وزارة المالية :

مقدم العرض :

الخاتم والتوقيع:

وضع

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٢٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

النقيب أرتساخ هامو خوشيان

رئيس قسم الآليات

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٢٠٢٣/١١/٢٣

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



تابع الملحق رقم (٢) المخصص لعرض الأسعار للآليات المطلوب التأمين عليها (التأمين الإلزامي)

مستل	نوع الآلية	عدد الآليات من هذا النوع	سنة التصنع	عدد الأحصنة	سعر التأمين الإفرادي للآلية الواحدة	سعر التأمين الإجمالي
					بالأرقام	بالأحرف
٧٣.	دراجة نارية هوندا	25	2015	250 cc		
٧٤.	دراجة نارية هوندا	96	2015	200 cc		
٧٥.	دراجة نارية هوندا	49	2014	125 cc		
٧٦.	دراجة نارية Freeway	1	1994	250cc		
٧٧.	دراجة نارية Aprio	3	1994	50cc		
٧٨.	V 150 دراجة نارية	7	2020	150 cc		
٧٩.	Sweet دراجة	6	2018	125 cc		
٨٠.	Lindy دراجة نارية	4	2018	125 cc		
٨١.	jog دراجة نارية	2	1996	60 cc		
٨٢.	GR دراجة نارية	2	2010	150 CC		

مجموع الآليات المطلوب التأمين عليها التأمين الإلزامي : ١٩٥ آلية

عدد الآليات المطلوب التأمين عليها ضد الغير + الزامي : ٤٧٣ آلية

عدد الآليات المطلوب التأمين عليها التأمين الإلزامي فقط : ١٩٥ آلية

العدد الإجمالي للآليات المطلوب التأمين عليها (ضد الغير مع الزامي + التأمين الإلزامي فقط) : ٦٦٨ آلية فقط ستمائة وثمانية وستون آلية .

رقم التسجيل في وزارة المالية :

مقدم العرض :

طابع بقيمة //١٠٠٠// ل.ل ألف ليرة لبنانية

الخاتم والتوقيع :

ان الأسعار المحددة أعلاه هي بالعملة

المجموع الإجمالي العام لرسوم التأمين بنوعيه (ضد الغير مع الزامي + التأمين الإلزامي) : /

فقط :

وضع

بيروت في ٣ / ١١ / ٢٠٢٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

نظر

المعيد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

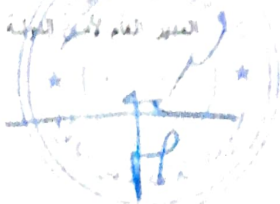
النقيب أرتماخ هامو خويلديان

رئيس قسم الآليات

صدق

بيروت في ٣ / ١١ / ٢٠٢٣

المدير العام لأمن الدولة



المُلحق رقم (٣)
تصريح النزاهة^١

عنوان الصفقة:

الجهة المتعاقدة:

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة:

إسم الشركة:

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
 ٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
 ٣. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
 ٤. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
 ٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيّاً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.
- إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ:

الختم والتوقيع

وضع

بيروت في ٣ / ١١ / ٢٠٢٣

الملازم أول ربيع كنج

رئيس قسم التلزييم

نظر

العميد الإداري عامر الميس

رئيس شعبة الشؤون الإدارية

صدق

بيروت في ٣ / ١١ / ٢٠٢٣

اللواء طوني صليب

المدير العام لأمن الدولة



^١ - يرفق هذا التصريح بالعرض